المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص333-345

تأثير تراجع الغنائم البحرية في السياسة الضريبية بإيالة الجزائر

The impact of the decline of marine spoils in the tax policy of the Eyalet of Algeria.

بوعلام صفاح
جامعة خميس مليانة (الجزائر)
boualem.seffah@univ-dbkm.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/02/28
تاريخ القبول:
2023/06/07

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الغنائم البحرية
- ✓ الضرائب والإتاوة
- ✓ مصدر مالي
- ✓ إيالة الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تأثير تراجع نشاط الغنائم البحرية في فرض سياسة ضريبية جديدة لإيالة الجزائر، حيث عرفت العائدات البحرية من غنائم مادية وبشرية تطورا وتزايدا في العائدات المالية الناجمة عنها فدرت على خزينة الدولة أموالا طائلة، كما شهدت الغنائم البحرية مراحل مختلفة في العائدات من فترة لأخرى فمن مرحلة الصعود خلال القرن السادس والسابع عشر إلى مرحلة الركود والتقلص مع نهاية القرن السابع عشر الميلادي، ما دفع بالسلطة إلى اتباع سياسة ضريبية قصد تعويض النقص الناجم على تراجع إيرادات النشاط البحري حيث فرضت ضرائب على الدول المسيحية المبحرة في المتوسط، كما زادت حجم الضرائب على السكان الجزائريين.

Article info

Received:
28/02/2023
Accepted:
07/06/2023

Key words:
- ✓ Naval spoils
- ✓ Taxes and royalty
- ✓ Financial source
- ✓ Eyalet of Alegria

Abstract:

This study aims to show the effect of the decline in the activity of the marine spoils in imposing a new strike policy for the Eilat of Algeria, where the marine revenues from material and human spoils developed and increased in the financial revenues resulting from them, and they generated huge amounts of money for the state treasury, and the marine spoils witnessed different stages in the revenues from the period For another, from the stage of ascension during the sixth and seventeenth centuries to the stage of stagnation and contraction at the end of the seventeenth century AD, which prompted the authority to follow a tax policy in order to compensate for the shortfall resulting from the decline in revenues from maritime activity, as taxes were imposed on Christian countries sailing in the Mediterranean, and the volume of taxes increased. on the Algerian population.

مقدمة

إن مجمل الدراسات التي تناولت البحرية الجزائرية وجعلتها منطلقا لبحوثها، قد لامست في اغلبها كل جوانبها سواء كانت المعدات البحرية من سفن ولواحقها أو الرياس والبحارة أو تأثيرها في الجوانب السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية والمالية والتي تعلقت بالمداخيل الناجمة على الغنائم بشكل مباشر في محاولة لإظهار مدى تراجعه وتأثيره على السياسة المالية والضريبية المتخذة لتدارك العجز المالي.

وقد تميزت السياسة الضريبية التي اعتمدتها الدولة في سد حاجاتها على الموارد البحرية من غنائم وإتاوات لكن مع تقلص تلك الموارد تغيرت سياسة الحكام إلى بسط نفوذها ومدها نحو الداخل من خلال استعمال القوة والعنف في جمع الضرائب وتحصيلها.

من خلال البحث نسعى لوضع دراسة إحصائية تبين واقع الضرائب التي فرضها حكام إيالة الجزائر على الدول المسيحية خارجيا، وداخليا على السكان الجزائريين نتيجة تراجع المداخيل البحرية مما جعل القائمين يلجئون إلى سياسة ضريبية أخرى لتدارك النقص الملحوظ في موارد الخزينة، **فكيف أثر تراجع نشاط الغنائم البحرية في فرض ضرائب كمصدر مالي لخزينة الإيالة؟**

1.الغنائم البحرية مورد مالي أساسي لخزينة الإيالة

كانت غنائم الجهاد البحري مهنة مربحة فهي نتاج للنشاط البحري؛ إذ تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع والعشر وتحظى بـ 12% من أسعار السفن المحتجزة، وتنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء للأسرى الأوروبيين، (هلايلي، 2007، ص 246)، **والجدول التالي يوضح مداخيل الجزائر مطلع القرن الثامن عشر الميلادي فيما يتعلق بالمداخيل الغير ثابتة** (Tassy,1837, p. :299)

مداخيل الغير ثابتة	القيمة (ريال)
بيت المالجي	60.000
الغنائم البحرية	100.000
فدية الأسرى	50.000
غرامات مختلفة	10.000
المجموع	220.000
مجموع عائدات الغنائم والافتداء	150.000 أي نسبة 68.18
المداخيل الثابتة	450.400
نسبة مساهمتها في مداخيل الإيالة	22.37

نلاحظ في التمثيل البياني إحصاءات حول مساهمة الغنائم البحرية في دخل خزينة الإيالة فقد بلغت قيمة العائدات من القرصنة 100الف ريال، في حين بلغت قيمة العائدات المالية من افتداء الأسرى المسيحيين قد بلغت 50 ألف ريال وهي تمثل نصف قيمة عائدات القرصنة من سفن ومواد وسلع.

كما يذكر وليام شالر أن الأتراك اعتمدوا على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم: "...**والأتراك حين أقاموا حكومة في الجزائر كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم، وهذه الحسابات ساعدها وراء ما كان يحلم به الأتراك ضعف الدول المسيحية البحرية ... فإن هذه الدول قد أمدت بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1815م، وزيادة على ذلك فقد جمعت الجزائر كنوزا من الذهب والفضة يمكن أن تعيش عليها بضع سنوات بعد الآن**" (شالر، 1982، ص 58).

نسبة مساهمة العائدات البحرية في الاقتصاد الجزائري بين سنتي 1798-1815. (Panzac,2005, p. 131)

السنوات	إجمالي المداخيل (فرنك)	العائدات البحرية (فرنك)	نسبة المداخيل البحرية في الاقتصاد
1799-1798	3.370.000	870.000	%25.8
1802-1800	2.770.000	270.000	%09.7
1810-1504	2.625.000	125.000	%04.8
1815-1811	3.125.000	625.000	%20

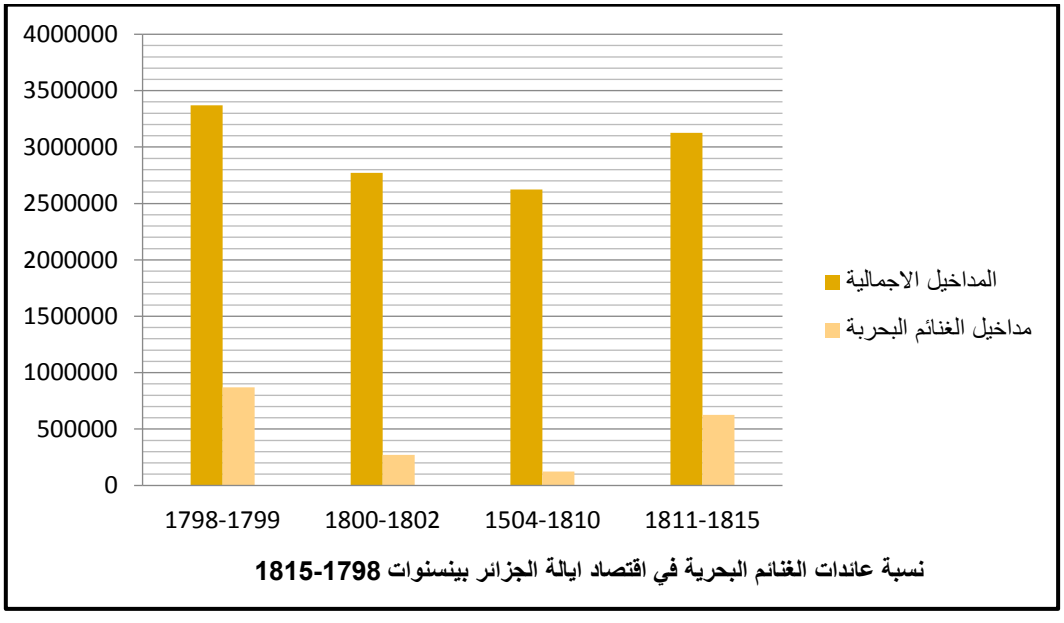

نسبة عائدات الغنائم البحرية في اقتصاد ايالة الجزائر بينسنوات 1798-1815

نلاحظ في التمثيل البياني انخفاض مساهمة العائدات المالية للغنائم البحرية في اقتصاد إيالة الجزائر حيث مثلت نسبا متدنية من إجمالي مداخيل الخزينة مع ارتفاع بسيط بداية سنوات 1811 و1815م، هذه الموارد بدأت تتناقص وتشح بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر (جوليان، 1983، ص 371)، نتيجة لضعف

وتدهور البحرية الجزائرية، إضافة لأسباب وعوامل منها التقنية التي حالت دون تطور التجهيزات البحرية. (سعيدوني، 2006، ص 198).

ارتفعت أرباح القراصنة بين سنوات 1805 إلى 1815م إلى ما يعادل ثمانية ملايين فرنك (سعيدوني، 2006، ص 63)، ففي شهر جويلية 1814م استولى البحارة الجزائريون على سبعة سفن سويدية قدرت حمولتها بـ 500 دولار وتمت مصادراتها لغاية وصول الجزية (وليم، 1980، ص 190).

2. تأثير تراجع الغنائم البحرية في الضرائب المفروضة على الدول المسيحية

1.2الضرائب والإتاوات

تكونت الغنائم البحرية التي جلبها البحارة الجزائريون من السفن التجارية المحملة بمختلف السلع والبضائع والتي شكلت موردا مهما من موارد النشاط البحري الذي يعتبر العمود الأساسي لاقتصاد إيالة الجزائر لمدة طويلة من الزمن، ويظهر جليا مظهر تراجع مداخيل البحرية فأعداد الغنائم كانت 83 سفينة في ستة 1675 حسب ما ورد في سجل غنائم البحر و70 سفينة هولندية و150 سفينة إنجليزية سنة 1677، لتشهد التذبذب فكان معدل الغنائم يصعد وينزل حسب الظروف.

إن المداخيل القرصنة التي تتحول للدولة كانت تأتي من ثلاثة مصادر أساسية: حمولات السفن والغنائم التي تؤخذ في البحر ومبالغ افتداء الأسرى والجزيات التي تدفعها مختلف الأمم الأوروبية تحت تدابير اتفاقيات شكلية لحماية سفنها من استيلاء القرصان، وهناك مصدر رابع كان يحصل عليه من المؤسسة البحرية بذاتها وذلك من خلال الإذن بالإرساء ورسوم إعادة السفن للوضعية السابقة وتصليح التشكيلات الزائرة وكذلك قيمة الأسطول وورشات البناء (وليم، 1980، ص 155)، هذه الإتاوات المفروضة على هاته الدول ساهمت في إثراء خزينة الدولة (grammont de H.D, 1987, p. 232).

فالضريبة كانت مفتاح العلاقات الجزائرية المسيحية، فكانت أوروبا تدفع الجزية لأنها لا تستطع أو أنها لم تطور سياسة عمل جماعي حقيقي ضد الجزائر، فكانت الضريبة المدفوعة بمثابة حماية فردية وهي أيضا امتياز للقوى الأوروبية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التجارة السلمية، في مقابل هذا كان الجزائريون يمتنعون عموما وبعناية من مهاجمة سفن أو موانئ الأمم التي تدفع الجزية (وليم، 1980، ص 176).

وفي هذا الصدد يذكر دي غرامون: " ...**لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب النصرانية وكارثتها، فلم تنج واحدة من المجموعات الأوروبية من البحارة الجزائريين الجريئين، بل وأخضعت الجزائر زيادة على إذلالها إلزام دفع ضريبة سنوية لثلاثة أرباع أوروبا، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية**" (grammont de H.D، 1987، ص 01).

ومع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي كانت معظم الدول الأوروبية وأمريكا تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية إلى إيالة الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر المتوسط، وأحيانا كان حكام الجزائر يشترطون أن تكون الدفعات في شكل مواد أولية أو مصنوعة مثل : اللوح والبارود والأسلحة، الحبال إلى غير ذلك مما تحتاج إليه

الدولة (الزبيري، 1972، ص 119) ، في حين تساءل لوجي دو تاسي في بداية القرن الثامن عشر الميلادي عن طريقة تمكن إيالة الجزائر من بناء أعداد كبيرة من السفن، وهي التي تفتقر لإمكانيات صناعية بحرية من خشب وأشرعة و زفت ومراسي (TASSY, 1837, p. 261).

وقد ركز الحكام الجزائريون على عائدات الغنائم البحرية فشرعت كل من السويد والولايات المتحدة وإسبانيا في إقامة علاقات مع الجزائر، حيث عرضت اللزمة التي كانت تدفعها بعض الدول للجزائر والتي مثلت ثروات طائلة جلبتها للاقتصاد الجزائري والداي (اندري وآخرون، 1984، ص 157).

وكانت هناك ست دول تدفع الضرائب أو اللزمة كل سنتين وهي كالآتي: الولايات المتحدة الأمريكية، نابولي، البرتغال، هولندا، الدانمارك، وكانت الدول الثلاث الأخيرة تسلم الحديد والأخشاب ومسحوق الرصاص وزفت وأحبال، وكان متوسط الجزية لكل من هذه الدول 425.000 فرنك (PAVY, 1857, p. 348)؛ أما السويد لم تكن تدفع نفس القيمة التي كانت ملزمة بدفعها الدول الشمالية، فالعلاقة التي جمعت السويد بالباب العالي أنتجت معاهدات وإتاوات أقل تكلفة مما هو عليه الحال بدولة الدانمارك ودول أوربية أخرى (OSTLUND, 2010, p. 156).

وقد أشار القنصل السويدي بالجزائر جورجي لوجي في رسالته إلى غرفة التجارة السويدية: "...**حيث أطلب الإذن وإبلاغ مجلس اللوردات، أنني لا أجد طريقة أو إمكانية أخرى للحفاظ على السلم مع مملكة الجزائر أنجع من إهداء الداي والمسئولين الكبار في الحكومة هدايا كل سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، لإبقائهم ملتزمين بالصداقة معنا وهو الإجراء المعمول به منذ زمن بعيد من طرف الفرنسيين والهولنديين و كل الأمم التي هي في سلام معهم**" (MULER, 2010, p. 195)، إن الهدف الرئيسي للسويد من دفع الإتاوات هو إبقاء العلاقات الحسنة مع الجزائر والحفاظ على السلم معها، وبالتالي استمرار التجارة السويدية في المياه الجنوبية، وكان يتم ذلك بتقديم الهدايا والاستمرار في وصول الضرائب الموسمية بانتظام (OSTLUND, 2010, p. 165)، كان هدف هذه الدول هو الحفاظ على سلامة سفنها التجارية بالدرجة الأولى وعدم امتلاكها للسف الحربية " ...**إن الدول الشمالية قد تعودت على دفع الضرائب للجزائر، ولم تكن ترى في دفعها أمرا مهينا وإجراء يمس بكرامتها، بالنظر إلى أن الغرف التجارية في هذه الدول هي التي تتولى دفع تلك الضرائب وليست خزينة الدولة، بحيث تبدو لها الضريبة ثمنا لامتيازات تتمتع بها تجارتها في البحر وليس إتاوة مفروضة على الأمة**" (العربي، 1982، ص 193).

إن الضرائب المفروضة على الدول كانت تزداد وتتضاعف مع تغيير الحكام، حيث زاد الداي محمد عثمان في الضرائب على كل من هولندا والدانمارك والسويد والبندقية، فبدأ بدولة البندقية حيث مزق معاهدة عام 1764م ثم انتقل إلى هولندا التي استجابت لمطالبه (grammont de H.D, 1987, pp. 318-319).

وفي سنة 1792 م أُعفِيَ القنصل براندال (H.G.Brandel) من مهامه مؤقتا لفقدانه ثقة الحكام في الجزائر، فاعتمدت السلطات السويدية ماتياس سيولد (Mathias Skgoldebrand) براند الذي وصل الجزائر

في 24 ماي بوساطة اليهودي بكري وأول مهمة كلف بها هي عقد السلم مع الجزائر بأسرع ما يمكن، وعلى الفور بدا اتصالاته مع الداي حسن آغا الذي خرج بمطالب أكثر من ما مضى مصرحا أن السويد يجب أن تدفع ما تدفعه كل الدول الصغيرة الأخرى كالدانمارك، هولندا والبندقية (henrik, 1856, p. 258)، وافق القنصل السويدي على شروط الداي، ليعقد معاهدة السلام في 25 ماي 1792م، ونتيجة لذلك دفعت السويد ما قيمته 175.000 ريكس دولار (muller, 2004, p. 127)، كما تم تغيير قيمة البنجاق المفروضة على السويد حيث لا تتجاوز 54.000 فرنك تدفع كل سنة عوض كل سنتين (PAVY, 1857, p. 348).

رغم أن معاهدة السلم التي أبرمت بين الدانمارك والجزائر سنة 1746 م لم تشر صراحة في أي بند من بنودها إلى أن تدفع الدانمارك ضرائب دورية إلى الجزائر، لكن اتفق الطرفان أن تدفع الدانمارك ضريبة دورية، ويعود ذلك إلى أن الإتاوات أصبحت شيئا بديهيا متعارف عليه في أي معاهدة تجمع الجزائر بدولة أوروبية (gabol, 2010, p. 176).

ففي سنة 1747 م وصلت سفينة دنماركية بها شحنة من المعدات البحرية اشتملت على 40 مدفعا كبيرا و04 مهارايس و20 ألف قذيفة مدفعية و06 آلاف قنبلة، وعدد كبير من مواد الصناعات البحرية لكن الداي رفضها وهدَّد بقطع العلاقات لأن هذه المعدات لم تكن المطلوبة (grammont de H.D, 1987, p. 304).

وبعد حملة الدانمارك سنة 1770م لم يرض الباشا بالصلح معهم إلا بمشقة كبيرة، واشترط عليهم شروطا منها ثمن الصلح ومصروف القيرة (الحرب) ومقداره زوج ملايين ونصف مليون دورو، ومنها أنهم يدفعون الغرامة كل سنة وان بلادهم بعيدة لكنهم يدفعون كل سنتين، وعندما يأتون بالغرامة يدفعون الفوائد لكافة رجال الدولة ورؤساء المراكب وكبراء الطرسنة (دار صناعة المراكب) فرضوا بذلك (الزهار، 1974، ص 304).

أما الهولنديون فاعتقدوا أن أفضل حل هو عقد معاهدة تضمن كل ما كان ذلك ممكنا لسفنهم السلامة من الهجومات؛ حتى ولو كان ذلك يعني دفع جزية إلى الجزائر، فقد يكون شراء رضا البحارة أقل ثمنا من محاولة حربهم، والواقع أن الهولنديين كانوا يُمونون الجزائريين بالمواد الحربية مثل: الصواري، المدافع، البارود والأشرعة والرصاص والتي كانت دائما جزءا من الإتاوات (وولف، 2009، ص 25).

من أهم الدول التي كانت تدفع الضرائب للجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي كانت الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال والدانمارك والنرويج والسويد والدويلات الإيطالية تدفع الضريبة كل عامين وكانت ضريبة ثابتة في المتوسط 125.000 فرنك، أما إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وسردينيا وهانوفر والبندقية تدفع هدايا دورية للدايات والباشوات وأعضاء الديوان عند إبرام المعاهدات أو تعيين قناصل لها في الجزائر، وتستثنى من الدول الأوروبية روسيا والنمسا اللتين تعتبران الجزائر مقاطعة عثمانية وعليه كانت تجبران الباب العالي على التدخل لمنع البحارة الجزائريين من الاعتداء على أساطيلها (henri, 1910, pp. 384-385).

وعن قيمة الإتاوات خلال القرن الثامن عشر الميلادي والمقدرة بالقروش الإسبانية لما كانت تدفعه بعض الدول من مبالغ مالية أو ما تزود به الجزائر من العتاد عند إبرام معاهدة الصلح:

حسب القنصل الأمريكي في الجزائر، كلفت معاهدة الصلح سنة 1786م إسبانيا 3.2 مليون قرش إسباني، ودفعت إسبانيا من جديد 200.000 قرش إسباني في سنة 1803م.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد دفعوا 721.000 دولار حسب مراسلة قنصلهم، وذلك بغرض الحصول على الصلح، كذلك ذكر كاثكارت أن الداي طالب بمبلغ 2.247.000 دولار تدفع منها قيمة لشراء سفينتين حربيتين كل واحدة منهما مسلحة بخمسة وثلاثين مدفعا، ثمنا لمعاهدة السلام بالإضافة إلى ضريبة سنوية تدفع في شكل عتاد وأجهزة بحرية قيمتها 12.000 سكوين، وهذا المبلغ مع هدية السفير والقنصل التقليدية التي تقدم كل سنتين (العربي، 1982، ص 168). دشنت الولايات المتحدة الأمريكية السلام مع إيالة الجزائر بالثمن المدفوع الذي قدرته الخزينة بـ:992.246.25 دولار، وكان المبلغ المالي للمعاهدة هو الذي جعلها حقيقة ملموسة وذاك بموجب الاتفاق المسبق بين البلدين والتزمت به الولايات المتحدة الأمريكية (شقرون، 2018، ص 46-47)، وبعد قطيعة 1793م اشترى الهولنديون السلم في 1794م ودفعوا من جديد 170.000 ألف قرش إسباني طالب الداي بها في سنة 1799م.

ودفع الفرنسيون من جهتهم مكافأة لداي الجزائر قدرها مليون فرنك لدوره في إعادة السلم بين البلدين، ففي رسالة كتبها بونابرت إلى إمبراطور روسيا يدل على الضغط الذي كانت تمارسه الجزائر ضده: "...**بعد أن اشترط داي الجزائر مبالغ ضخمة على إسبانيا لإبرام السلام معها، أرسل لي كتابا يهدد فيه بأنه سيعلن الحرب على إن لم أعطه مليونين من الفرنكات**" (adrien, 1875, p. 139). كما كلف سلم البندقية 40 ألف سلطاني، كهدايا لكبار المسئولين ونحو 100.000 قرش إسباني عند التوقيع على المعاهدة في 1763م، وعند تجديدها في 1768-1769م حوالي 20.000 قرش إسباني وهدايا سنوية.

كانت كل معاهدة صلح تكلف حوالي 75.000 قرش إسباني، وكان كل من البروسيين والبرتغاليين والهولنديين والنابليين والجنويين، يسعون إلى عقد معاهدات الصلح مع الجزائر وتبعهم التوسكانيون والسردنيون، وقد اشترطت الجزائر على البرتغال مليوني قرش إسباني، وقد علق القنصل الفرنسي على هذه الحالة في مراسلاته قائلا لم يحدث أبدا أن تدفقت الأموال الأوروبية على الجزائر بهذا الشكل الذي تدفقت بها الآن (مروش، 2009، ص 382-383).

والجدول التالي يوضح ما تدفعه الدول من ضرائب وهدايا لفداء أسراها (بوعزيز، 1985، ص 23-24).

الدول	قيمة الضرائب والهدايا
مملكة الصقيليتين	تدفع مبلغ 44.000 بياستر سنويا منها 24.000 نقدا والباقي في شكل بضائع
مملكة الطوسكان (توسكانيا)	تدفع 23.000 بياستر كلما قدم قنصل لها
مملكة سردينيا	تدفع مبلغ كبير من المال كلما جددت قنصلها
البرتغال	تدفع نفس المبلغ الذي تدفعه الصقيليتين
إسبانيا	تدفع مبالغ مالية كلما جددت قنصلها
النمسا	تدفع هدايا دورية مباشرة وعن طريق الدولة العثمانية

إنجلترا	تدفع 600 جنية إسترليني كلما جددت قنصلها
هولندا وأمريكا	تدفع نفس ما تدفعه إنجلترا
هانوفر وبريم الألمانيتان	تدفعان مبالغ كبيرة كلما جددتا قناصلها
السويد والدنمارك	تدفعان مبالغ مالية كبيرة سنوية في شكل مواد حربية قيمتها 400 بياستر فور (قوية)
وهناك دول أخرى تدفع كل عشر سنوات أو عند تجديد المعاهدات 10.000 بياستر قوية وتقدم هدايا عندما يتسلم قناصلها مناصبهم	

كما كان أي تأخير في تقديم أو في موعد الوصول الهدايا يُعرض القناصل إلى مضايقات حيث ذكر كاثكارت: " ...**وصل المستر بارلو ممثل الحكومة الأمريكية إلى الجزائر، وبعد شهر من وصوله اضطر إلى التضحية ببارجة حربية مسلحة بستة وثلاثين مدفعا، قدمها للداي لترضيته وللحصول على مهلة ثلاثة شهور أخرى في انتظار وصول المال المستحق له**" (العربي، 1982، ص 194).

ومع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي امتنعت بعض الدول عن دفع اللزمة حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1815م قد امتنعت عن الدفع بعد أن ضرب الأسطول الجزائري إحدى سفنها واكتفت بدفع العوائد فقط، كما امتنعت هولندا بعد مشاركتها في حملة إكسموث ضد مدينة الجزائر وتعهدت فيما بعد بدفع 42.000 دولار كضريبة سنوية، أما سردينيا فكانت تدفع ما يقارب 54.000 فرنك إلى غاية 1812م بعد تحالفها هي الأخرى مع اللورد اكسموث، وفي 14 جوان سنة 1813م عقدت البرتغال معاهدة صلح نهائية مع الجزائر ودفعت خلالها إلى الجزائر مبلغا إضافيا قدره نصف مليون دولار، كما تعهدت بأن تدفع ضريبة قدرها 24.000 دولار، إضافة إلى الهدايا القنصلية التقليدية وهدايا فترة كل سنتين (شالر، 1982، ص 136).

بلغت الإتاوة المفروضة على الإنجليز سنة 1816م 20.000 فرنك ثم ارتفعت سنة 1821م إلى 150.000 فرنك، بسبب الامتيازات التي حظيت بها الشركة الإفريقية، أما سردينيا فكانت ملزمة بدفع 54.000 فرنك سنة 1816م، ودفعت الدانمارك سنة 1822 م ما يقارب 180.000 فرنك، أما لزمة السويد فقدرت سنة 1822م بـ 120.000 فرنك، وإسبانيا كانت تساهم بما قيمته 96.800 فرنك كإتاوة سنوية، كما أكدت معاهدة السلم المبرمة في 1826م التزام إسبانيا بدفع 150.000 فرنك (علي وشهرزاد، 2016، ص 118).

حساب مساهمة الإتاوات والضرائب للدول الأوروبية في دخل الخزينة في سنة 1822م (شالر، 1982، ص 60).

الإتاوات والضرائب	قيمتها (دولار إسباني)
ضريبة سنوية من ملك نابلي	24.000
ضريبة سنوية من ملك السويد	24.000
ضريبة سنوية من ملك الدانمارك	24.000
ضريبة سنوية من ملك البرتغال	42.000

2.2 الهدايا

كان القناصل الأوروبيون يقدمون الهدايا ويدفعون الجزيات باسم دولهم لحكومة الجزائر، حيث الجزائر

تطالب بتبديل القناصل الأوروبيين، وعدم بقائهم في مراكز عملهم مدة طويلة حتى يتجدد دخل الخزينة، فكانت الدول الأوروبية ملزمة بتغيير قناصلها كل عام أو عامين، باستثناء الحكومة الإنجليزية التي يتجدد قنصلها كل خمس سنوات، وأصبحت هذه الهدية تسمى في الفترة الأخيرة للإيالة "**هدية السنتين**"، وفي حالات معينة دفعت الهدية القنصلية وهدية السنتين باعتبارهما دَيْنَانِ أحدهما مستقل عن الأخر (صحراوي وجميلة، 2017، ص 503).

وفيما يخص أنواع الهدايا فهي متعددة ومتنوعة منها المبالغ مالية والحلي الفاخرة والساعات الذهبية والمجوهرات، المسدسات وقطع القماش من الجوخ الأبيض الفاخر، قطع من الديباج القرمزي المطرز بالذهب الخالص (ميتزون، 2011، ص 92)، وخواتم وقفطان مرصع بالذهب، أسلحة وذخيرتها إضافة إلى الرخام الإيطالي ومزهريات (PARADIS, 1898, pp. 89-90).

ففي عام 1732م توفي الداي الذي وّقع معاهدة السلام مع السويد وسرعان ما جاء خليفه إلى القنصل السويدي لوجي بطلبات جديدة، مثل تقديم الهدايا للداي الجديد وهكذا في سنة 1735م أرسلت السويد سفينتين محملتين بالمجوهرات والحرير والقماش إضافة إلى الذخيرة والأسلحة، بلغت قيمة هذه الشحنات 26.000 ريكس دولار، وفي سنوات 1745-1746م وصلت ثلاث سفن أخرى إلى الجزائر مع الهدايا، وفي مجموع قيمة الهدايا في الفترة ما بين 1735-1746م أرسلت السويد الجوائز بقيمة 68.000 ريكس دولار. كما كان تغيير القناصل فرصة مواتية لمطالبة الدايات بهدايا وإتاوات جديدة، فمع مغادرة جورج لوجي (George Logie) الجزائر سنة 1750م واستخلافه بـ إيريك براندل (Erik Brandel)، سلم الداي قائمة من المطالب الجديدة من ضمنها بنادق وكرات مدفعية، بارود، وألواح خشبية، وفي سنة 1763م وصلت سفينة محملة بالمعدات إلى الجزائر بقيمة 27.000 ريكس دولار، كذلك تكرر الأمر في سنة 1764 م بتغير التمثيل القنصلي السويدي في الجزائر بعد رحيل إريك براندل حيث أثار الداي مطالبا جديدة مهددا القنصل السويدي بالحرب لدفعه لتلبية مطالبه، فأرسلت السويد السفن إلى مدينة الجزائر بانتظام كل سنتين وأحيانا أكثر وأقل طوال العقدين السادس والسابع من القرن الثامن عشر الميلادي (muller, 2004, pp. 125-126).

كانت الهدايا تجلب إلى الدايات من طرف القناصل الجدد القادمين لأخذ الإقامة في مدينة الجزائر، فقنصل البندقية مثلا قدم هدايا سنة 1778 م، والتي تعادل قيمتها 30.000 دوقية من الذهب، وقائد الوحدة التابعة للبندقية المرافقة "**انجيلو ايمو**" قدم هدية تعادل في القيمة تلك التي قدمها القنصل (وليم، 1980، ص 177).

والجدول التالي يمثل تطور قيمة الهدايا الفرنسية خلال القرن الثامن عشر الميلادي (بليل، 2011، ص 103).

السنوات	القيمة (الليرة)
1742	6.400
1763	13.200
1774	16.600
1791	48.500
1805	80.000

1811	150.000
1814	113.000

اعتادت الدول الأوروبية على دفع هذه الالتزامات والوفاء بها في الظروف التي تكون فيها ضعيفة وغير قادرة على المواجهة، أما عندما تظهر عليها حالة من القوة فتضيق ذرعا بالإتاوات والضرائب والهدايا المفروضة، فإنها تنكث العهود وتعلن العصيان والتمرد، وتَعمدُ لتنظيم حملات عسكرية وغارات وهجومات غادرة منفردة ومشتركة أحيانا (بوعزيز، 1985، ص 24).

إن هذه الدول قد أمدت العثمانيين بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1815م، وزيادة على ذلك فقد جمعت الجزائر كنوزا من الذهب والفضة يمكن أن تعيش عليها بضع سنوات بعد الآن، ولكنه ابتداء من ذلك التاريخ لم تعد الحكومة تجني أية أرباح من النهب والسلب في عرض البحار (شالر، 1982، ص 60).

إن هذا المورد تراجع في العهود الأخيرة بسبب ضعف وحدات الأسطول الجزائري مما لا يسمح لها ببسط نفوذها على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما كان الحال عليه في الماضي، فبدأت تفقد قيمتها كالتزامات مالية تساهم في دخل الخزينة بسبب تهرب الدول الأوروبية من مثل هاته الالتزامات، كما أصبحت عبارة عن هدايا دبلوماسية وترضيات تقدم للسماح لها باستغلال بعض الموانئ الجزائرية (علي وشهرزاد، 2016، ص 249-250).

3. تأثير تقلص الغنائم البحرية في السياسة الضريبية داخل الإيالة

تأثرت السياسة المالية بأوضاع البلاد بالسياسة الأوروبية المعادية للنشاط البحري للإيالة الجزائرية إلى حد كبير، والذي كان يشكل موردا مهما في مداخيل الخزينة العامة، حيث غدت القرصنة من النشاطات التي تحصل على غنائم كثيرة ووفيرة، حيث شهدت ازدهارا ملحوظا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، بحيث أصبحت تتحكم في الأنظمة المالية ويقوم عليها البناء الاقتصادي، وبالتالي زاد اهتمام السلطة الحاكمة الخارجية على حساب الأمور الداخلية للبلاد، باعتبار أن الدولة كانت تعتمد إلى حد كبير على ما توفره البحرية من أرباح وأسرى وما تفرضه هيمنتها البحرية من إتاوات، وما تقدمه الدول من هدايا وترضيات، غير أن الأحوال تغيرت بصورة جذرية مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، حتى غدت القرصنة من النشاطات التي لا يعول عليها في سد النفقات المالية للدولة (سعيدوني، 2006، ص 62).

مع تراجع الإيالة بحريا ونقص الموارد البحرية ثم نضوبها، لم يعد بإمكان العثمانيين الاستمرار في نفس نهج السياسات الداخلية التي كانوا ينتهجونها فيما سبق، هذه الوضعية دفعتهم إلى وضع قوانين جديدة لجباية الضرائب اللازمة لمتطلبات الدولة المتعددة (العبيدي وآخرون، 2017، ص 236)، ولذلك سعت تلك السلطات إلى تقوية طرق استخلاص الضرائب والمحافظة على الأمن لضمان مداخيل مالية (العيد، 2017، ص 145)، فقامت بالرفع من قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي اعتقادا منها أن هذا الإجراء يعوض ما فقدته من موارد،

فأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ ما جعل الناس يهجرون البلد ويتركون السهول الخصبة، ليلجؤوا إلى الجبال ويسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول العثمانيين وأعوانهم (شالر، 1982، ص 103-104).

بالإضافة إلى الدنوش التي يقدمها البايات كل ثلاث سنوات، كان هناك ضرائب الأساسية أو اعتيادية كالعشور والزكاة التي نص عليها الشرع، وغير الاعتيادية المستحدثة مثل اللزمة والغرامة والخطية والضرائب الخاصة مثلا التويزة والضرائب ذات الطابع الإداري والصبغة الاقتصادية كحقوق التولية ورسوم الأسواق وحق احتكار الأرض بالأرياف (VOULX, 1852, pp. 43-45).

بينما ازدادت المصاعب أمام السلطة العثمانية في إيالة الجزائر في جباية الضرائب، فان استمرارية المشاكل المالية جعل من الصعب على الدولة نفسها تامين موارد ثابتة للخزينة، مما أدى إلى تراجع قوة الدولة داخليا في بعض المناطق، وكنتيجة لتلك الصعوبات بدأت الدولة في بعض الفترات في إنهاك السكان بضرائب إضافية وأخرى زائدة عن حجمها، فكانت تتسبب وبشكل كبير في انخفاض حجم الإنتاج بمختلف أشكاله وتراجع النشاطات الزراعية والحرفية والتجارية (العبيدي، وآخرون، 2017، ص 137).

إن فرض الضرائب على المجموعات التي لم تكن تخضع لذلك، ضاعف من الضغط المالي على الأرياف الجزائرية، وأما في النواحي الساحلية فقد كان جمع الضرائب سببا من أسباب فقر سكان الريف والعامة، ونقصان الإنتاج الفلاحي وسببا في النزاعات الداخلية.

كانت العودة إلى حياة البدو والرعاة مثل التي ظهرت في سهول عنابة في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي سعيا وراء تجنب الوقوع تحت وطأة الضرائب من العوامل التي ضاعفت من عدم كفاية الأموال مع تفتت الاقتصاد، وخلل العلاقات بين مختلف الفئات الاجتماعية، فكانت الرعية ترفض حكم الدايات مستنجدة بالمجموعات المستقلة أو بالدول المجاورة وبالمجموعات الدينية المقاومة لأعوان الحكومة (اندري وآخرون، 1984، ص 169). اندلعت الثورات الشعبية بغض النظر عن بواعثها الدينية، والتي كانت في الواقع بمثابة رد فعل على التكاليف المالية التي أرهقت الأهالي من ضرائب ورسوم (AUGUSTE, 2004, p. 181).

وقد قدر كريكن قيمة الغنائم التي أخذها الرياس الجزائريين بين 1817 و1830م حوالي 40.000 فلوران، وهو دخل أبعد ما يكون عن تغطية أجور العاملين في البحرية (krieken, 2002, p. 129)، والذي أثر سلبا على امتيازات الأوجاق صاحبة السلطة الفعلية في الجزائر وأصبحت تطالب وبشكل دوري بدفع أجورها (علي وشهرزاد ، 2016، ص 254)، كذلك لم يذكر شالر في حسابات الدخل والخرج للخزينة في سنة 1822م أي مبالغ عن الغنائم البحرية باستثناء الإتاوات والضرائب السنوية لبعض الدول الأوروبية (شالر، 1982، ص 60).

خاتمة

إن هذه الإتاوات شهدت تراجعا في العقدين الأخيرين من حياة الإيالة نتيجة ضم الدول الصغيرة إلى الإمبراطوريات الكبيرة مما أعفاها من دفع الإتاوات كما حصل مع ممالك إيطاليا أو بسبب هجوم الأساطيل

البحرية المسيحية كهجوم الولايات المتحدة الأمريكية والتي عقدت على إثره معاهدة مع إيالة الجزائر دون دفع الإتاوات.

تميزت سياسة العثمانيين في الجزائر من بداية تواجدهم إلى النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي بعدم التدخل في شؤون السكان ولم تختلف السياسية والاقتصادية والضريبية عن نفس السياق كثيرا، حيث اعتمدت الدولة في سد حاجاتها على الموارد البحرية من غنائم وإتاوات، إن هذه الموارد قد خففت الضغط على الأهالي لكن مع تقلص تلك الموارد تغيرت سياسة الحكام إلى بسط نفوذها ومدها نحو الداخل من خلال استعمال القوة والعنف في جمع الضرائب وتحصيلها، فقد أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة، حيث أوجد العثمانيون نظاما ضريبيا متميزا، وكانت جباية الضرائب تعتبر من الأعمال الكبرى للبايلك، كل هذا بعد تراجع مدخولها البحري، بعدما تناقصت مداخيل الجهاد.

عالجت هذه الدراسة تأثير تراجع عائدات الغنائم البحرية على السياسة الضريبية التي اعتمدتها السلطة لتعويض النقص، من خلال فرض مختلف الضرائب على الدول المسيحية، كذلك الأمر نفسه طبق في جمع الضرائب على السكان المحليين.

قائمة المصادر المراجع

- آجقو علي، شهرزاد شلبي. (2016). **مؤسسة الخزينة أواخر العهد العثماني ودورها في الاقتصادي والعسكري 1798-1830**. مجلة علوم الإنسان والمجتمع.
- الزبيري، محمد العربي. (1972). **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**. الجزائر: المؤسسة الوطني للنشر والتوزيع.
- الزهار، أحمد شريف. (1974). **مذكرات الحاج احمد شريف الزهار**، نقيب أشراف الجزائر تحقيق احمد توفيق مدني ذخائر الغرب العربي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.
- برنيان أندري، وآخرون. (1984). **الجزائر بين الماضي والحاضر**-ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بليل، رحمونة. (2011). **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564-1830**. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، وهران-الجزائر: جامعة وهران.
- بوعزيز، يحي. (1985). **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- جوليان شارل أندري (1983). **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب محمد صندالي والبشير بن سلامة. الدار التونسية للنشر، ج2، ط2، تونس.
- دحماني توفيق، صباح نوري، عادي العبيدي. (2017). **إيالة الجزائر العثمانية**. مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية, 04(10 السنة الرابعة) , 236.
- سعيدوني، ناصر الدين. (2006). **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.
- شالر، وليام. (1982). **مذكرات قنصل أمريكا بالجزائر 1816-1824**، تعريب إسماعيل الغربي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

- شقرون، الجيلالي. (2018). **العلاقات بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني 1776-1830.** مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية (40) , 47-46.
- صحراوي عبد القادر، عائشة جميلة. (2017). **التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية.** مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15-16, 503.
- العربي، إسماعيل. (1982). **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- العيد، فارس. (2017). **الأوضاع الاقتصادية في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني.** مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية, 05(جوان 2017) , 145.
- مروش، المنور. (2009). **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، الجزء الثاني. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- ميتزون، جيريت. (2011). **يوميات أسر في الجزائر 1814-1816.** الجزائر: دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- هلايلي، حنيفي، (2007)، القرصنة **وشروط افتداء الأسرى الإسبان**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، عدد04، 2007.
- وليم، شالر. (1980). **الجزائر في عهد رياس البحر.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.
- وولف، جون ب. (2009). **الجزائر وأوروبا ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله 1500-1830.** الجزائر: دار الرائد-طبعة خاصة.

- Adrien, Berbrugger. (1875). **La régence d'Alger sous le consulat et l'empire. FRANCE** : in RAF N19.
- AUGUSTE, Cour. (2004). **L'établissement de dynasties des cherfs au Maroc el leur rivalité avec les turcs de la régence d'Alger 1905-1830. Alger : éditions bouchene.**
- **Gabol, Erik.** (2010). the Danish Algerian see passes 1747-1838. in historical social research, 35(134), 176.
- Grammont de Frary Diego. (1987). **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830**). Paris-France : Ernest eroux éditeur.
- Henri, Garrot. (1910). **Histoire générale de l'Algérie. Alger** : histoire générale de l'Algérie.
- Henrik, Johan Henrik. (1856). **sveriges porhalladen till barbaresk sternai Africa**. Stockholm: t01.
- Krieken, Gérard. (2002). Co**rsaires et marchands les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830**. Alger : Edition bouchene.
- MULER, Leas. (2010). **SHEDISH SHIPPING IN SOUTHERM EUROPE AND PEACE TREATRIES NORTH AFRICAN STATES AN SECURITY PERSPECTIVE**. IN HISTORICAL SOCIAL REREARCH, 35(134), 195.
- Muller, leas. (2004). **consus corairs and commerce the Swedish consular service and long-distance shipping 1720-1838.** Stockholm: elanders gotab.
- OSTLUND, Joachim. (2010). **SWEDES IN BARBARY CAPTIVITY: THE POLITICAL CULTURE OF HUMAN SECURITY CIRCA 1660-1760.** IN HISTORICAL SOCIAL RESEACH, 35(134), 156.
- PARADIS, Venture. (1898). **ALGER AU XVIII SIECLE. ALGER** : IMPRNEUR LIBRAIRE EDITEURE.
- Panzac ,Daniel, (2005) **Barbary Corsars, Translation Victoria Hobson**, Brill publishing, Leiden – Boston
- PAVY, Mgr. (1857). **LA PIRATERIE MUSULMANE**. IN R A.
- TASSY, Laugier. D. (1837). **HISTOIRE DE ROYAUME D'ALGER. AMSTERDAM** : HENRI DU SAUZET.
- VOULX, Albert. D. (1852). **TACHRIFAT RECUIELDE NOTICES HISTORIQUES SUR L'ADMINISTRATIONS DE L'ENCIENNE REGENCE D'ALGER**. ALGER.